

بيان مشترك: منظمات سورية ودولية تدعو الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء عقوبات عهد الأسد على سوريا الآن

بينما يستعد الاتحاد الأوروبي هذا الأسبوع للتصويت السنوي على تجديد قرار المجلس CFSP/273/2011 ولائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2012/36، ندعو نحن المنظمات الموقعة أدناه إلى عدم تجديد عقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على سوريا دون قيد أو شرط. وقد فرضت هذه العقوبات ردًا على الانتهاكات الجسيمة والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها نظام الأسد. كما رحب الاتحاد الأوروبي بأكثر من 1.3 مليون لاجئ سوري وساهم بما يقرب من 40 مليار دولار كمساعدات، مما جعله الجهة الإنسانية الرائدة في الأزمة. كما كانت المحاكم الأوروبية في طليعة مقاضاة مجرمي الحرب السوريين، مما عزز مصداقية الاتحاد الأوروبي في دعم العدالة الدولية. وسيظل السوريون ممتنين لموقف الاتحاد الأوروبي المبدئي العام تجاه الشعب السوري.

ومع ذلك، فإن الظروف التي بررت هذه العقوبات لم تعد قائمة: لقد انهار نظام الأسد. والإطار الذي تقوم عليه عقوبات الاتحاد الأوروبي – المرتبط صراحةً بسلوك الأسد – يفتقر الآن إلى أساس قانوني. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من إغراء إعادة توظيف عقوبات عهد الأسد لتشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة في سوريا لضمان الشمولية والتعددية، فإن السياسة الأكثر حكمة تتصح باستخدام أساليب محددة لتوجيه الحكومة السورية في اتجاه إيجابي. ومع ذلك، فإن الاستمرار في تطبيق نفس الأدوات يتناقض مع نص وروح قرار المجلس CFSP/273/2011. كما أنه يعاقب اقتصاديًا نفس الأشخاص والمجتمعات التي يدعي الاتحاد الأوروبي الدفاع عنها. إن التمديد غير المحدود لعقوبات الاتحاد الأوروبي في عهد الأسد، في غياب أساس قانوني موثوق به والسعي إلى أهداف منفصلة عن نيتها الأصلية، يثير مخاوف جوهرية بشأن إساءة استخدام العقوبات كأداة سياسية.

علاوة على ذلك، تُعيق هذه العقوبات القديمة انتعاش الاقتصاد السوري بشكل ملموس. فبينما فرض الاتحاد الأوروبي بعض الإيقافات والإعفاءات، إلا أن تأثيرها قد خفت حدته بسبب غموض القيود المتبقية والتأثير المُثبط للإفراط في الامتثال في الشبكات المالية والتجارية العالمية. ولا تزال الجهات الفاعلة الاقتصادية مترددة في التعامل مع السوريين بسبب حالة عدم اليقين والعزوف عن المخاطرة، وهو ما يتفاقم مع استمرار استهداف مؤسسات الدولة الأساسية مثل البنك المركزي، والهيئة المنظمة لقطاع النفط، وشركات المرافق العامة التابعة للدولة. وطالما بقيت هذه الهياكل خاضعة للعقوبات، فلن تُترجم الإعفاءات إلى انتعاش اقتصادي حقيقي، مما يحرم السكان من الشروط الأساسية لتلبية الاحتياجات الأساسية، وإعادة بناء الخدمات، والانخراط في عملية انتقال ديمقراطي. في بعض الحالات، لن يكون لشطب الكيانات من القائمة وإزالة التصنيفات تأثير يُذكر إذا ظلت لوائح العقوبات الشاملة سارية. علاوة على ذلك، وبسبب الإفراط في تقليل المخاطر والإفراط في الامتثال، فإن مجرد وجود عقوبات، مهما كان شكلها، لا يُشجع المستثمرين الأوروبيين المحتملين على التعامل مع سوريا.

تُقيّد العقوبات أيضًا قدرة المجتمع المدني السوري على أداء دوره في صياغة انتقال ديمقراطي قائم على الحقوق. فبينما عانى المجتمع المدني من القمع طويلًا في عهد الأسد، فقد برز كفاعل محوري في دعم المساءلة، وتعزيز الحوكمة الشاملة، وتقديم الخدمات الأساسية في فترة ما بعد الأسد. ومع ذلك، لا تزال عقوبات الاتحاد الأوروبي، رغم سقوط الأسد، تُعيق الجهود الشعبية لبناء مجتمع أكثر عدلاً ومرونة. تُكافح منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي لتحويل الأموال من أوروبا إلى سوريا بسبب القيود المفروضة على القطاع المصرفي. كما تواجه صعوبات متزايدة في الوصول إلى الأدوات الرقمية، والخدمات السحابية، ومنصات الاتصال الآمنة. ونتيجة لذلك، تُحرم من البنية التحتية اللازمة لإعداد تقارير شفافة، والتشاور الشامل، والتنسيق مع الشركاء الدوليين.

إلى جانب مسائل الأخلاق والشرعية، فإن رفع عقوبات عهد الأسد يصب في المصلحة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي. فبينما لا يزال المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة على دعم المرحلة الانتقالية في سوريا تعاني من قيود شديدة، تواصل الجهات الفاعلة الخبيثة – مثل العصابات الإجرامية والشبكات التابعة للميليشيات – العمل بشكل غير رسمي والاستفادة من هياكل غامضة، مما يجعلها، على نحو متناقض، أقل تقييدًا. تُقوّض هذه الديناميكية المنحرفة رؤية الاتحاد الأوروبي لسوريا ديمقراطية، وتُضعف الجهات الفاعلة الأكثر التزامًا بسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والعدالة الانتقالية. ومن خلال الاستمرار في فرض عقوبات

عفا عليها الزمن تعود إلى عهد الأسد، يُخاطر الاتحاد الأوروبي بتهميش المجتمع المدني – الذي كان يُشكّل ثقلًا موازنًا للمتطرفين – عن غير قصد، وتمكين الهياكل ذاتها التي سعى سابقًا إلى تفكيكها.

علاوة على ذلك، يُعدّ الركود الاقتصادي دافعًا رئيسيًا للهجرة الخارجية، ولا يزال السوريون يمثلون أكبر فئة من طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي. يجب أن يترافق تسهيل التعافي الاقتصادي والعودة الكريمة، وهذا ليس مجرد ضرورة إنسانية، بل هو أيضًا خطوة ضرورية نحو استقرار إقليمي طويل الأمد وتماسك داخلي داخل أوروبا. لا يمكن للسوريين إعادة بناء بلدهم إذا ظل نظامهم المالي مشلولًا، وإذا ظلت السلع الأساسية مقيدة، وإذا رُدع الاستثمار بسبب الغموض المستمر في إطار العقوبات. كلما تأخرت إعادة الإعمار، زادت احتمالية العنف الطائفي والصراع والتطرف وعدم الاستقرار والاستبداد.

أخيرًا، نُدرّك أن بعض الأفراد والكيانات لا تزال تتحمل مسؤولية جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ويجب أن تظل هذه الأفراد والكيانات خاضعة للعقوبات كشكل من أشكال المساءلة. يجب نقل العقوبات المستهدفة ضد هؤلاء الأشخاص من لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2012/36 – نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي على سوريا – إلى نظام عقوبات حقوق الإنسان العالمي التابع للاتحاد الأوروبي (GHRSR). تم إنشاء GHRSR في عام 2020 لتمكين اتخاذ تدابير محددة ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، بغض النظر عن السياق الجغرافي. إن السعي إلى فرض عقوبات على الجناة والمتواطئين بموجب GHRSR من شأنه أن يسمح للاتحاد الأوروبي بالحفاظ على التزامه بالمساءلة وحقوق الإنسان، مع الاستمرار في معاقبة مسؤولي نظام الأسد السابقين وأعاونهم، مع إزالة القيود القديمة والواسعة النطاق التي تؤثر الآن بشكل غير متناسب على السكان المدنيين في سوريا.

قائمة المنظمات الموقعة

1. مرصد الشبكات السياسية والاقتصادية
2. التحالف الأمريكي من أجل سوريا
3. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
4. الشبكة السورية لحقوق الإنسان
5. المنتدى السوري
6. المنظمة السورية للطوارئ
7. بيتنا
8. يدا بيد للإغاثة والتنمية
9. الاتحاد الدولي لمنظمات الإغاثة والرعاية الطبية
10. منظمة مزايا النسائية
11. مؤسسة كرم
12. مشفى الرازي الخاص بدمشق
13. غصن زيتون
14. كش ملك
15. منظمة مهاباد لحقوق الانسان MOHR
16. نقطة بداية

17. تجمع القوى المدنية الكوردية السورية في أربيل
18. المجلس السوري الأمريكي
19. مركز وصول لحقوق الإنسان ACHR
20. فريق صناع المستقبل
21. سوريات عبر الحدود (ساب)
22. حملة لا تخنقوا الحقيقة
23. فريق سوريانا الأمل
24. الجالية السورية في أمريكا
25. العدالة والتنمية المستدامة
26. بنور وجسور
27. تمكين مبادرات السلام واستراتيجيات التنفيذ
28. مركز التطوير الإداري
29. نحنا قدها
30. منظمة بنفسج للإغاثة والتنمية
31. جمعية الندى
32. جمعية الحنين (نور وأمل) لرعاية المصابين بالشلل الدماغي
33. منظمة إحياء الأمل
34. محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان
35. إيلاف للإغاثة والتنمية
36. إحسان للإغاثة والتنمية
37. منصة تمكين الشباب
38. منظمة بنور الأمل
39. ريفاييف
40. مؤسسة المحبة السورية
41. مركز عدل لحقوق الإنسان
42. منظمة مضمار
43. حاضنة أفكار بلس
44. فريق القلب الأخضر
45. جمعية تنظيم الأسرة السورية
46. المنظمة السورية للحقوق والحريات العامة
47. مؤسسة عمرها
48. مؤسسة حقوق الطفل
49. النساء الآن للتنمية

50. شبكة مبادرون
51. الجمعية السورية الويلزية
52. مع العدالة
53. فريق أزرق
54. منظمة مواطنون من أجل أمريكا آمنة ومستقرة
55. مساواة
56. منظمة أمل للإغاثة والتنمية
57. منظمة مركز عدالتي
58. الجمعية الطبية السورية الأمريكية
59. البيت السوري في فرنسا
60. الجمعية السورية الفرنسية للجراحة البولية
61. البيت السوري في رانس
62. حركة عائلات من أجل الحرية
63. منظمة بالون